مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 10 يوليو 2023

مؤسسة ألمانية: "حالة حقوق الإنسان في مصر كارثية"

(ترجمات . روزا لوكسمبورغ)

أجرى موقع مؤسسة روزا لوكسمبيرج حوارًا مع الناشط المصري محمد عبد السلام، المدير التنفيذي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، حول الحقوق المدنية والسياسية في عهد السيسي.

وبحسب الموقع، وبعد عقد من الإطاحة بحكومة الرئيس الراحل محمد مرسي، فرض السيسي ورفاقه ديكتاتورية أكثر قسوة بكثير من أي شيء يمكن تخيله في ظل قيادة مرسي. فقد نما التفاوت الاقتصادي، وارتفعت ديون الدولة إلى مستويات مروعة، ومع ذلك فقد انتفض عدد قليل من المصريين للاحتجاج.

ويشير عبد السلام في بدابه حديثه إلى أن كثير من الناس لم يكن سعيدًا بحكم الإخوان قبل عشر سنوات قبل عشر سنوات، وهو ما نجح الجيش في استغلاله وكذلك من فشل قيادة الإخوان في التوصل إلى حل وسط مع المعارضة والعودة إلى السلطة.

ورغم اعتقاد الناس في ذلك الوقت أن الإطاحة بمحمد مرسي كانت خطوة لإنقاذ البلاد من الحرب الأهلية، وهي الرسالة التي سوقها السيسي، إلا أن الأمور ساءت منذ انتخاب السيسي - لا سيما الوضع الاقتصادي.

وعلى صعيد حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية، فإن البرلمان المصري يخضع لسيطرة كاملة من قبل الأجهزة الأمنية. ولا توجد فرصة لإجراء انتخابات تنافسية بين الأحزاب الموالية للحكومة والمعارضة. ويعتقل الناس الآن بسبب آرائهم. وحُظر أكثر من 500 موقع. ولا تزال "القضية 173" ، وهي دعوى قضائية ضد مدافعين عن حقوق الإنسان بدأت في عام 2011، جارية، بينما يواجه عديد من المصريين حظر سفر وتجميد أصول.

وأكد عبد السلام أن كل ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في مصر كارثي.

وأشار إلى أن الحكومة المصرية تستمد معظم قوتها من خوف السكان من القمع من جهة، والخوف من الفوضى أو الاحتجاجات من جهة أخرى، بسبب التجربة السابقة في ثورة 2011 التي أدت إلى سوء الوضع الاقتصادي والسياسي.

ولفت الناشط إلى أن مصر تدرك أن هناك أزمة حقوقية مستشهدًا بإطلاق النظام مبادرات لتخفيف الوضع مثل العفو الرئاسي واستراتيجية حقوق الإنسان والحوار الوطني، لكنهناك الكثير من المقاومة للتغييرات الكبيرة في السياسة داخل مؤسسات الدولة، لذا فهم يحاولون إرسال رسائل إيجابية إلى المجتمع المدني والمعارضة السياسية والحلفاء الغربيين، لكن الواقع على الأرض يختلف تمامًا عن الوعود.

وما تحتاجه مصر حقًا هو خطوات ملموسة من الحكومة لضمان أن تكون كل هذه الوعود جزءًا من تغيير حقيقي، حتى لو كان هذا التغيير محدودًا للغاية. وبدون خطوات ملموسة، يبقى الأمر ليس أكثر من دعاية حكومية.

توقع أول صب خرسانة في الوحدة الرابعة بالمحطة النووية المصرية في

نوفمبر

(ترجمات . إنترفاكس)

قالت وكالة إنترفاكس الروسية إن من المتوقع أن يبدأ صب الخرسانة الأولى لوحدة التوليد الرابعة لمحطة الضبعة للطاقة النووية في مصر في نوفمبر 2023، حسبما أفادت سترانا روساتوم، نقلًا عن رئيس هيئة محطات الطاقة النووية المصرية، أمجاد الوكيل.

وذكر التقرير أن الحدث من المقرر أن يتزامن مع يوم الطاقة النووية الذي تحتفل به مصر في 19 نوفمبر.

وقعت روسيا ومصر اتفاقية حكومية دولية بشأن بناء أول محطة للطاقة النووية في مصر في نوفمبر 2015. وجرى توقيع عقد الهندسة والمشتريات والبناء لمحطة الطاقة النووية في الضبعة في نهاية عام 2016. ويستهدف المشروع بناء أربعة وحدات توليد بطاقة 1200 ميجاوات.

بدأت روساتوم في بناء الوحدة الثالثة للمصنع في مايو 2023، ومن المقرر الانتهاء من بناء جميع الوحدات الأربع في 2028-2029.

بيانات رسمية أظهرت أن معدل التضخم في مصر يسجل أعلى مستوى قياسي له عند 36.8٪ في يونيو

(اقتصاد . أسوشيتد برس)

قالت وكالة أسوشيتد برس في تقرير نشرته صحف عدة إن معدل التضخم السنوي في مصر سجل مستوى قياسيًا في يونيو، في وقت تواصل الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان محاربة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، وفقًا لما ذكره مكتب الإحصاء المصري يوم الإثنين.

وبلغ معدل التضخم السنوي 36.8٪ الشهر الماضي ارتفاعا من 33.7٪ المسجل في مايو، وفقا لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

وأشارت الوكالة الأمريكية إلى أن الأسعار في مصر ارتفعت في عديد من القطاعات، من المواد الغذائية والخدمات الطبية إلى الإسكان والأثاث في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، التي أطلقت موجة من التضخم في جميع أنحاء العالم.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الاثنين ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، المحرك الرئيس للتضخم، بنسبة 64.9٪ في يونيو مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكانت الحبوب واللحوم والدواجن والأسماك والفاكهة من بين المنتجات التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار.

وزاد معدل التضخم الشهر الماضي أكثر من الضعف مقارنة بشهر يونيو 2022 عندما كان عند 14.7٪.

ولفتت الوكالة إلى أن مصر، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 105 مليون نسمة، تعد أكبر مستورد للقمح في العالم. وتأتي معظم وارداتها تقليديًا من أوكرانيا وروسيا.

حتى قبل الحرب، عانى المصريون من ارتفاع الأسعار عندما شرعت الحكومة في برنامج إصلاح طموح في عام 2016 يهدف إلى عكس التشوهات طويلة الأمد في اقتصاد البلاد المنهك، بحسب الوكالة.

وتضمن البرنامج تدابير تقشفية مؤلمة، مثل خفض الدعم للوقود والمياه والكهرباء. وفي المقابل، تلقت الحكومة قروض إنقاذ بمليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي. وكان آخر قرض بمبلغ 3 مليارات دولار في ديسمبر.

في الأشهر الأخيرة، حاول البنك المركزي المصري احتواء التضخم، بما في ذلك رفع سعر الفائدة الأساسي وخفض قيمة الجنيه المصري.

ومثّلت هذه الخطوات صدمة اقتصادية أصابت ملايين الأشخاص الذين وجدوا مدخراتهم تتناقص مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

ميدل إيست آي: مصر تصل إلى طريق مسدود.. وأمل السيسي الوحيد الآن هو معجزة

(اقتصاد . ميدل إيست آي)

سلّط مقال للكاتب مجاد مندور نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على الوضع الاقتصادي الصعب في مصر وكيف وصلت مصر إلى طريق مسدود في أزمتها الاقتصادية الطاحنة.

ويشير الكاتب في مستهل مقاله إلى أن السيسي، في قمة مالية في باريس الشهر الماضي، دعا المقرضين إلى إظهار مزيد من "التفهم" لأزمة الديون المتدهورة في بلاده. وفي الأسبوع السابق، بدا أن السيسي استبعد إجراء تخفيض مستقبلي لقيمة الجنيه، الذي فقد نصف قيمته منذ فبراير 2022.

برر السيسي ذلك بسبب مخاوف تتعلق بـ "الأمن القومي"، في إشارة مستترة إلى اضطرابات جماعية محتملة إذا فقد الجنيه المزيد من قيمته واستمر التضخم في الارتفاع. وتتعارض هذه الخطوة مع شرط أساسي لحزمة دعم صندوق النقد الدولي البالغة 3 مليارات دولار والتي وافق الصندوق عليها أواخر العام الماضي، والتي نصت على الالتزام بسعر صرف مرن.

وبحسب الكاتب، يبدو أن هذه السلسلة من التصريحات والقرارات السياسية تعكس وعيًا من القاهرة بأن استمرار خفض قيمة العملة وتشديد السياسة النقدية لن يعالج أزمة الديون المتفاقمة في مصر، بينما تُظهر في الوقت نفسه مقاومة ملحوظة للإصلاحات الضرورية التي يمكن أن تخفف من الأزمة.

ويبدو أن حل النظام يدور حول انتظار معجزة تتمثل في تدفق للدولارات للسماح له بإدارة تخفيض آخر لقيمة

العملة، والذي لا يبدو أنه وشيك. وبعبارات أبسط، وصل السيسي إلى طريق مسدود وينتظر النجاة غير المتوقعة.

ومع ذلك، وحسبما يتابع الكاتب، فإن القرارات التي يتخذها النظام عقلانية، مما يمنع حدوث تحول جذري في نموذج رأسمالية الدولة العسكرية في قلب الأزمة. ويعكس قرار الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة الذي اتخذه البنك المركزي الأسبوع الماضي الفهم بأن التضخم ليس ناجما عن زيادة الطلب؛ وتفترض النظرية الاقتصادية التقليدية أنه يمكن معالجتها برفع أسعار الفائدة.

ويلفت الكاتب إلى العبء الثقيل على ميزانية الدولة الذي يُحدثه رفع أسعار الفائدة،والذي يزيد من تفاقم أزمة الديون، ويفشل في جذب تدفقات رأس المال بالعملة الصعبة، وهو أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة الأزمة.

في السنة المالية المقبلة، من المقرر أن تستهلك أقساط القروض والفوائد 56 في المائة من الميزانية - وهو رقم مذهل، أكثر من الإنفاق العام والدعم الاجتماعي مجتمعين، اللذين يبلغان 13.5 في المائة و 12.2 في المائة على التوالي. ولن يساعد رفع الفائدة في تخفيف عبء الديون على ميزانية الدولة.

وعلى الرغم من عدد من التخفيضات خلال العام الماضي، ظل الجنيه تحت الضغط، مع فشل تخفيضات العملة في توليد التدفقات المطلوبة بالعملة الصعبة.

في السوق السوداء، لا يزال تداول الجنيه المصري عند حوالي 38 جنيها للدولار، وهو أعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي البالغ 30.9 جنيها.

ويضيف الكاتب متسائلا: كيف يتوقع النظام تلبية احتياجاته التمويلية وتكوين احتياطيات كافية لإدارة تخفيض آخر لقيمة العملة؟ ولا يقدم صانعو السياسة المصريون إجابات واضحة، بخلاف الالتزام ببرنامج الخصخصة. ومع ذلك، فإن الطلب على أصول الدولة المصرية من المستثمرين الخليجيين يبدو فاترًا في أحسن الأحوال، مع مطالب صارمة.

على سبيل المثال، أفادت التقارير أن شركة استثمار عقاري سعودية قدمت عرض بقيمة 400 مليون دولار الشهر الماضي مقابل 70 في المائة من أسهم شركة إسكان مصرية - وهو عرض أقل بكثير من قيمة الأراضي المملوكة للشركة، والتي تقدر بنحو 2.5 مليار دولار. وهذا يعكس الموقف التفاوضي الضعيف للحكومة واستعداد المستثمرين لممارسة الضغط في خضم الأزمة.

وأشار الكاتب إلى أن دول الخليج تطالب بجولة أخرى من تخفيض قيمة العملة، وهو ما استبعده النظام بالفعل، مما يمهد الطريق لمفاوضات مطولة مع استحقاق التزامات القاهرة، لافتًا إلى أن التزامات سداد ديون مصر هائلة، مع 3.86 مليار دولار في شكل اقتراض قصير الأجل و 11.38 مليار دولار ديون طويلة الأجل مستحقة في النصف الثاني من عام 2023. وبدون تحول كبير في برنامج الخصخصة أو قرض كبير آخر من صندوق النقد الدولي، سيصبح الوضع صعبًا للغاية.

وسيكون لهذا الجمود عواقب وخيمة، أبرزها انهيار نموذج النظام للنمو المدفوع بالديون. والواقع أن مع عجز النظام الواضح على الوصول إلى مصادر تمويل إضافية، من الصعب تخيل أنه سيكون قادرًا على مواصلة برنامجه لمشاريع البنية التحتية التي تغذيها الديون.

لكن هذا لا يعني أن الشكل العسكري لرأسمالية الدولة في مصر سوف يختفي. بدلًا من ذلك، من المرجح أن تصبح أكثر افتراسًا، مستغلة مصادر أخرى للأموال العامة لتغذية نموها.

والأكثر إثارة للقلق هو العواقب إذا لم تؤتي تكتيكات النظام القاسية ثمارها، ولم "يتفهم" الدائنون كما يأمل السيسي. في الواقع، مع رفض النظام الشديد نزع الطابع العسكري عن الاقتصاد وتنفيذ تفويضات حوكمة الشركات على الشركات المملوكة للجيش، يقامر السيسي بأن مصر أكبر من أن تفشل، مع مصير ملايين المصريين على المحك.

وفي حال كانت المقامرة خاطئة، فإن أزمة اقتصادية هائلة ستجتاح البلاد، مع انخفاض سريع في قيمة العملة، وتضخم مفرط وتراجع اقتصادي مدمر كنتيجة مرجحة لها، حسبما يختم الكاتب.